

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

شركة الأردن الأولى للاستثمار م.ع.م

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/4/9 بموجب أمر الدفاع أعلاه وموافقته على انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادي من خلال وسائل الاتصال المرئي والالكتروني ، عقدت الهيئة العامة لشركة الأردن الأولى للاستثمار المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2023/4/18 وذلك بواسطة الإتصال المرئي والالكتروني من خلال تقنية (zoom).

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد أيمن هزاع الماجali والذي رحب بالسادة المساهمين الكرام وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ عمرو محاسنة ومدقق الحسابات الخارجي والسادة أعضاء مجلس الإدارة .

وبين رئيس الجلسة أن الشركة ملتزمة بالإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين المشار إليها أعلاه ، وقد قامت الشركة بكلفة الإجراءات القانونية لعقد هذا الاجتماع من حيث الإعلان عن الاجتماع بالصحف المحلية وموقع الشركة الإلكتروني الرسمي وموقع دائرة مراقبة الشركات وضمن المدة القانونية أي قبل أكثر من أسبوع من موعد الاجتماع، كما وأعلن السيد رئيس الجلسة بأنه حضر (9) مساهمين من أصل (14,743) مساهم يحملون فيما بينهم (39,379,921) سهماً بالأصلة و(21,488,833) سهماً بالولاية أي ما مجموعه (60,888,754) سهماً حيث يمثل هذا الحضور ما نسبته (81.185%) من رأس مال الشركة البالغ (75,000,000) دينار / سهم كما وحضر (7) اعضاء مجلس ادارة من اصل (7) اعضاء ،وبذلك يكون نصاب الاجتماع قانوني والجنسة قانونية وجميع القرارات التي تصدر عن الاجتماع ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين والغائبين منهم .

واقتراح رئيس الجلسة بأن يعين الأستاذة إيناس زياد عبد عمر كاتباً للجلسة، وكلأ من السيدة لنا سنان والسيدة مها الزعبي مراقبين لفرز الأصوات وتمت الموافقة على ذلك .

وبين السيد رئيس الجلسة بأنه وردنا عدة استفسارات من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتم الإجابة عليها كما يلي :

1- عدم توحيد نتائج أعمال شركة الباحة للاستثمارات (شركة تابعة) في نتائج أعمال المجموعة خلافاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

هناك تغزير بإصدار هذه البيانات بسبب وجود شركاء في شركة الباحة للاستثمارات حيث لم تكن الأردن الأولى مسؤولة عن ادارتها وتم اخذ السيطرة المؤقتة عليها لرفع قضية من قبل شركة الباحة للاستثمارات ضد كل من الشركة الخليجية ومحمد السري وذلك للمطالبة ببطلان عقد الشراكة والزامهم برد مبلغ 84110000 درهم مع الفائدة القانونية ، والعمل جاري في هذا الوقت على اصدار البيانات المالية لشركة الباحة للاستثمارات وسيتم تصويب الاوضاع وفقاً لمتطلبات الدولية للتقارير المالية

2- عدم تمكين المدقق من الحصول على الأدلة الكافية حول صحة الرصيد المطلوب من الشركة التابعة.

سبب وجود قضية مقامة في دولة الامارات العربية المتحدة(والتي تم الاشارة اليها في البند الاول) حيث انها في الوقت الحالي في مرحلة التنفيذ وعرض مشروع برج مارينا للبيع عن طريق المزاد العلني .

3- أشار المدقق إلى وجود قطعة أرض وشقق مسجلة باسماء بعض أعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين، فما هي خطة الشركة لمعالجة الموضوع.

خطة الشركة هي بيع قطعة الأرض والشقق بسرع وقت ممكن حيث ان هناك اقرارات وتعهدات من اعضاء مجلس الادارة تفيد ان هذه الشقق ملك للشركة وفي حال بيعها سيتم التنازل عنها من قبل الاعضاء للمشتري والعائد الناتج منها يعود للشركة .



٤٠٢
جع

٤- أشار المدقق إلى التفاصيل المتعلقة بقضية مقامة من قبل الحق العام وشركة المجموعة المتحدة القابضة ضد المجموعة وأخرون (شركات وأفراد)، فما هي التطورات وما هو وضع الشركة القانوني.

هي حالياً في مرحلة المراافعات وحسب رأي المحامي ان موقف شركة الأردن الأولى للاستثمار في الدعوى جيد من خلال الشروع بتقييم بينات دفاع والتي تثبت عدم قيام الشركة بالاستيلاء على أية اموال عائنة للشركة المتحدة وبأنه لم يتم الرجوع الى الشركة حول اية قرارات متخذة من قبل مجلس ادارة الشركة القابضة .

اضافة الى ذلك وردنا استفسارات من المساهم السيد سفيان الكوز وتم الاجابة عليها كمالي :

١- تملك الشركة قرابة ٤١ مليون في البنك التجاري لماذا لا يتم بيعها بصفة وتسديد كامل مدعيونية الشركة .

إن كلفة سهم البنك التجاري الأردني عالية جداً على الشركة مقارنة بالسعر السوقى الامر الذى يسبب خسارة كبيرة عند بيعها اضافة الى انه لا يوجد بالوقت الحالى جهة لديها اهتمام بمتلك كامل الحصة، علماً بأنه قد قام البنك التجارى بتوزيع ارباح نقيبه عن عام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٪ لمساهميه وسوف يتم تحويلها خلال اليومين القادمين الأمر الذى يعود بالفائدة على الشركة .

٢- الى أين وصلت قضية شركة الباحة وما المبلغ المتوقع تحصيله.

صدر قرار حكم قطعي من قبل محكمة التمييز في دولة الامارات العربية المتحدة لصالح شركة الباحة للاستثمارات بأن يؤدي كلًا من الشركة الخليجية للاستثمارات العامة ومحمد السري مبلغ ٨٤١١٠٠٠٠ درهم وفائدة ٥٪ من تاريخ رفع الدعوى وحتى السادس التام والزتمتهم المحكمة بالرسوم والمصاريف واتخاب المحامية . وبناءً على قرار الحكم الصادر تم رفع دعوى تنفيذية في مواجهتهم وذلك لسداد المبلغ المحكوم به ومن خلال الدعوى التنفيذية تم الاشتراك بالحجز على عدة عقارات وعدة حسابات بنكية عائنة ملكيتها للشركة الخليجية للاستثمارات العامة لكن لم يتم بيعها حتى تاريخه بسبب عدم تقدم المزايدين عليها ، ايضًا تم الاشتراك بالحجز على عدة عقارات عائنة ملكيتها لمحمد السري من ضمنها مشروع مارينا دبي ونحن الان بصدد اجراءات عرض مشروع دبي مارينا بالمزاد العلني . إما بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله فإننا نأمل بتحصيل كامل المبلغ علماً بأنه يوجد عدة دائنين مشتركون بالحجز على هذه العقارات .

٣- قيمة ايجارات العقارات ٥٨٠ الف ولكن تكلفتها قرابة المليون والمصاريف الإدارية نص مليون وهذا يؤدي إلى خسارة كبيرة ما هي خطة الشركة لمعالجة هذا الأمر.

- بالنسبة الى استفساركم عن مصاريف الاستثمارات العقارية نود التوضيح بأنها تتضمن ضريبة المسقفات على مباني الشركة التي تقارب ٣٣٤ الف دينار ، بالإضافة الى مصاريف استهلاك المباني التي تبلغ ٦١٢ الف دينار أما بالنسبة للمصاريف التشغيلية الخاصة بالعقارات فتبلغ حوالي ٨٣ الف دينار والتي تتضمن عقود الصيانة للمجمعات ومصاريف الامن والحماية ومصاريف المياه والكهرباء وغيرها .

- اما بالنسبة الى قيمة الاجارات، يرجى العلم بأن هذه الاجيرات متصلة تقريباً من مبني واحد للشركة (مبني الرابية) وجارى العمل على استكمال تأجير مبني العبدلي وتأجير مبني الشميساني الامر الذي سيؤدي لزيادة ايرادات الاجارات خلال الاعوام القادمة.

أكد رئيس الجلسة انه لا يجوز طرح اية اسئلة خلال هذا الاجتماع باستثناء المساهم الذي يحمل اسهماً لا تقل عن ١٠٪ من الاسهم الممثلة بالاجتماع يحق له طرح الاسئلة والاستفسارات خلال الاجتماع سنداً للبند خامساً فقرة (ط) من اجراءات تنظيم اجتماعات الهيئات العامة الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ ٩/٤/٢٠٢٠ .



اولاً: تلاوة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2022/4/26 .

تم تلاوة أهم القرارات الواردة في محضر الاجتماع السابق من قبل كاتب الجلسة وتمت المصادقة عليه كاملاً بالإجماع.

ثانياً : التصويت على تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والخطة المستقبلية لعام 2023 .

تمت المصادقة بالاجماع على تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال عام 2022 والخطط المستقبلية للشركة لعام 2023.

ثالثاً : التصويت على تقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 .

تمت المصادقة بالاجماع على تقرير المدقق القانوني لحسابات الشركة عن ميزانياتها وحسابتها الختامية لعام 2022 .

رابعاً : التصويت على البيانات المالية الموحدة للشركة وميزانيتها العامة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليها .

تمت المصادقة بالإجماع على الميزانية العمومية والقوائم المالية الموحدة لعام 2022 .

خامساً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة عن الفترة المنتهية 31/12/2022 بحدود ما يسمح به القانون .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022 وفقاً لأحكام القانون.

سادساً : انتخاب مدققين لحسابات الشركة للسنة المالية 2023 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الادارة بتحديدها.

رشح رئيس الجلسة السادة خطاب ومشاركه كمدققين لحسابات الشركة لعام 2023 .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السادة خطاب ومشاركه كمدققين لحسابات الشركة لعام 2023 ، وتم تفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.

وفي الختام وحيث لم يكن هناك اي امور اخرى للبحث ولم يتم طرح اي سؤال او استفسار من قبل المساهمين اثناء الاجتماع فقد أعلن رئيس الجلسة نهايتها ، وكرر شكره للسادة المساهمين ومنتسب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ عمرو محاسنة.

رئيس الجلسة

أيمن هزاع المجالى

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

عمرو محاسنة

كاتب الجلسة

إيناس زياد عبد عمر

